



قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية
في مجلس كنائس الشرق الأوسط

تقرير ملخص

كانون الثاني - أيلول ٢٠٠٨

مرفوع إلى اجتماع اللجنة التنفيذية
٢٩ أيلول - ٣ تشرين الأول ٢٠٠٨
قبرص

قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية في مجلس كنائس الشرق الأوسط

تقرير ملخص

كاتون الثاني - أيلول ٢٠٠٨

تلخص الملحة العامة التالية أنشطة وتطلعات قسم الدياكونيا وبرنامج العدالة الاجتماعية في مجلس كنائس الشرق الأوسط. إثر قرار الجمعية العمومية أدخلت اللجنة التنفيذية تغييرات في الهيكلية العامة وبعض برامج مجلس كنائس الشرق الأوسط. ومن التغييرات المعتمدة تقليص حجم قسم الحياة والخدمة وقصر الأنشطة على خدمة اللاجئين، والمهجرين، والمهاجرين، وتغيير الاسم بحيث يصبح قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية. ومع أن الجمعية العمومية فكرت أن التغييرات الهيكلية في المجلس ستحسن العمل، فقد أقرت بأن من شأن الضغوط المالية أن تقلص حجم بعض برامج المجلس. غير أن اجتماع الشركاء في ٢٢-٢٤ أيار، ٢٠٠٧ ببيروت، في بيت عنيا بحريصا، أثار مسألة الهجرة، والمهاجرين واللاجئين ورفعها إلى قمة الأولويات معتبرا إياها قضية ملحة وقرر دعمها مالياً. وقد أُرجنت القضية إلى الجمعية العمومية التاسعة في قبرص واتفق هناك على أن تقوم اللجنة التنفيذية باتخاذ القرارات في آذار. وقد تقرر يومها أن تستمر برامج المجلس في تأدية رسالتها في أنشطة الخدمة والعدالة الاجتماعية لبقاء ورغد عيش المهاجرين في المنطقة. ولما كان مجلس كنائس الشرق الأوسط يمثل زمالة من الكنائس التي تتخطى، عبر الدياكونيا، الحدود الطائفية، والقومية، والثقافية ويعمل على مكافحة الظلم الاجتماعي، فقد تم الاتفاق على أن يستمر القسم في خدمة المهمشين والمهاجرين واللاجئين بالتنسيق مع رسالة الكنائس ورؤيتها. ولذلك كلف قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية بالتضامن مع المقهورين، والفقراء، والمستغلين، بهدف إزالة التفاوتات الاجتماعية، "وتحويل الكون بكل أبعاده، وبناء، ومظاهره".¹

لم الدياكونيا؟

لم يزل مجلس كنائس الشرق الأوسط يتطور على مرّ السنين حتى أصبح منظمة للكنائس تستطيع الكنائس فيها أن تعرب عن شواغلها، وترعى مصالحها، وتحمي حقوقها، وتعرض احتياجاتها وتدعو إلى التضامن. مع ذلك، ليس مجلس كنائس الشرق الأوسط منظمة ذات أهداف إدارية وأغراض عملية، إنه زمالة كنائس ذات طبيعة محددة وغاية محددة، ألا وهي "وحدة الكنائس في إيمان واحد" ورؤية متعددة الأبعاد ذات قواعد من الدياكونيا، والعدالة والتجدد.

وانطلاقاً من هذا المنظور فإن رسالة قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية ورؤيته تركزان على الانخراط النشط والملموس في دعوة الله، في نضال الناس من أجل تحقيق الذات، والاعتماد على النفس، والتجدد، والتنمية، والتحرر باعتبارها جوهر رسالة الكنائس والقوة التي توحدنا.

فمن خلال الدياكونيا تتجاوز الكنائس حدودها الطائفية، والقومية، والثقافية وتنتظر إلى ذواتها عبر أعين الآخرين، وتعرف الشعور بالانتماء بعضها إلى بعض، وشعور الشراكة. ومن خلال الدياكونيا تنمو معاً في الوحدة، الوحدة المعبر عنها بالخدمة، والمعتمدة في الخدمة والمختبرة عبر الخدمة.²

ولذلك، فإن برنامج الدياكونيا والعدالة الاجتماعية في مجلس كنائس الشرق الأوسط مكلف ومعني بأن يدعم الكنائس في خدماتها للاجئين، والدعوة إلى مناصرة حقوقهم، وتنفيذ برنامج المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وتنمية الموارد البشرية للخدمات الاجتماعية، والتدريب في تشكيلة من الميادين، والتعاون الإقليمي، والدولي دفاعاً عن المظلومين.

¹ Aram I Catholicos, Keshishian, "In Search of Ecumenical Vision", Antelias 2002

² Aram I Catholicos, Keshishian, "In Search of Ecumenical Vision", Antelias 2002

مبادئ التركيز في برنامج قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية

بالرغم من أن الشواغل المالية قد طغت على كافة برامج مجلس كنائس الشرق الأوسط، فإن قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية قد تمكن من الاستمرار في أنشطته متقدماً بخطة رباعية السنوات تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ مركزة على خدمة اللاجئين، والمهاجرين، والمهاجرين. وهي تتجاوب مع ضحايا الحرب والاضطهاد، ومع الفقراء، والمهمشين، والغرباء. وهي تنفذ برامجها بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الملائمة (المفوضية العليا لشؤون اللاجئين) والمنظمات المسكونية والسلطات المحلية. وهي ترقى خدمة المقتلعين من ديارهم، وتعالج التحديات التي يواجهونها مقدمة الخدمات القانونية، والاجتماعية، وسواها عبر:

١. عبر أنشطة تكوين الشبكات ودعابة المناصرة

يطور قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية أنشطة دعابة المناصرة ومشاريعها بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ومعهد حقوق الإنسان بغية دعم وترقية التغيير في حيوات الفقراء والمهمشين، وترقية التغيير في السياسات والممارسات المؤسساتية، أو المواقف الفردية. ويتم العمل بالتنسيق الوثيق مع وزارة العمل، وقوى الأمن الداخلي، والأمن العام، بما يسهل تكوين الشبكات ويردم الهوة بين منظمات المجتمعات المدني والمؤسسات الرسمية الوطنية.

وتشتمل الأنشطة على:

- ورش عمل لدعابة المناصرة، ومنشورات، ووسائل سمعية بصرية، وإحياء لأيام اللاجئين، والمهاجرين، على الصعيد المحلي والإقليمي، وحملات اتصالات، ورسائل مكتوبة، ووسائل الإعلام، ومقابلات ومقالات، والمشاركة في مؤتمرات دولية تعالج مسائل الهجرة.
- التوعية على قضايا اللاجئين والمهاجرين والترويج لها على الصعيد الوطني والإقليمي.
- وضع أدوات ومواد منشورة حول مبادئ حقوق الإنسان.

٢. التعاون البيئي الإقليمي واجتماعات فرق العمل المشتركة

بغية تبادل المعلومات والتجارب حول قضايا اللاجئين والمهاجرين التي تعني المنظمات المسكونية والكنائس، وبغية تشاطر المعلومات ومناصرة وضع المسيحيين في الشرق الأوسط وسوى هذه من المسائل التي تهم الشرق الأوسط وأوروبا، فإن التعاون البيئي الإقليمي قد أضى نقطة محورية بالنسبة إلى الشركاء الأوروبيين والشرق أوسطيين لمتابعة توصيات الشبكة المسكونية العالمية، وعملية عمان، واجتماعات فريق العمل المشترك.

وتهدف هذه الاجتماعات البيئية الإقليمية (ورش العمل والحلقات الدراسية) إلى مراجعة وتحليل وضع الأشخاص المقتلعين من ديارهم في المنطقة، والاطلاع على المسائل الحالية، واكتساب الخبرة، والتعلم كل واحد من الآخر، وتشاطر المعرفة المكتسبة حديثاً مع المنظمات الأخرى التي تعمل مع اللاجئين وتعنى بقضاياهم، فضلاً عن تحديد الأولويات واقتراح خطة عمل لمجلس كنائس الشرق الأوسط والهيئات المنتمة إليه لتحقيق التغيير.

٣. تنمية الموارد البشرية

تدريب الموارد البشرية في خدمة السجون تحديداً وإطلاعهم على مختلف أوجه إدارة السجون، في مختلف قطاعات المؤسسات الوطنية.

تركز ورش عمل تدريب الموارد البشرية في خدمة السجون على ترقية وتنمية مفهوم العدالة الترميمية مع مختلف البنى الحكومية ذات الصلة، ومعهد حقوق الإنسان، والكنائس، وأفراد المجتمع المدني، لترقية مفهوم التغيير في المؤسسات الوطنية، وفي نظام العدالة والقضاء، والكنيسة، ومستوى مراكز الاعتقال. إن تنمية الموارد البشرية وتنمية ثقافة العدالة في مجتمعنا أمران جوهريان لترقية المفهوم الأساسي لنظام إدارة السجون ومعاملة السجناء، عبر تقديم المعلومات حول التدابير التي نصت عليها الحقوق الإنسانية الدولية للسجناء، وتوعية العاملين في السجن على الدور الذي يضطلعون به في الدفاع عن حقوق السجناء الإنسانية والمعلومات العملية لتطبيقها في الحياة اليومية. تنظم ورش عمل خدمة السجون المتخصصة للأشخاص العاملين في السجون ومعها، والرسامين

الحكوميين، والنواب المسؤولين عن السجون، والرسميين العاملين في وزارة العدل، والمحامين، والقضاة، ومدراء السجون، والشرطة، وقوى الأمن الداخلي، وأفراد الأمن العام.

٤. المشاريع الجارية

١. مساعدة مباشرة للاجئين عبر برنامج الشراكة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.
مساعدة مالية، مادية، قانونية، واجتماعية للاجئين المعترف بهم عبر برنامج الشراكة بين مجلس كنائس الشرق الأوسط والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين.
باعتباره الشريك المنفذ للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين منذ أكثر من ٣٤ سنة واستناداً إلى ميزانية المساعدة المالية السنوية المخصصة، يقوم قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية عبر برنامجه الموسوم بخدمة اللاجئين، والمهجرين والمهاجرين بتوفير المساعدة الإنسانية التتموية، ودورات الإرشاد، والزيارات المنزلية، والزيارات للمعتقلين في مراكز الاعتقال والسجون، كما يقدم الدعم التربوي والطبي، والتدريب المهني للاجئين المقيمين في لبنان. (أنظر الملحق ب-١ في تقرير نشاط قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية كانون الثاني - أيلول ٢٠٠٨)

٢. دعم مشاريع الكنائس الخاصة باللاجئين

تخدم مجالات تركيز قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية الكنائس الأعضاء كي تتخرب بصورة فعالة وملموسة في إزالة البنى الاجتماعية غير العادلة وترتفع فوق حدود الهموم الفردية إلى الهموم الإنسانية الأوسع نطاقاً. وهكذا، فمن خلال برامج الأنشطة تقوم مجالات التركيز هذه بخدمة الكنائس الأعضاء لتتخرب بفعالية في نضال الناس من أجل تحقيق الذات، والاعتماد على الذات، والتجدد، والتنمية والتحرر، بما يحقق رسالة مجلس كنائس الشرق الأوسط في "النضال ضد الظلم وتحويل الكون بكافة أبعاده وبناء ومظاهره"^٣ عبر مشاريعها الجارية:

٣. مستوصف السيدة

٤. مساعدة المهاجرين في لبنان، مشروع فيلمون
٥. مساعدة السودانيين في مصر، سانت تشارلز لوانغا
٦. العناية الصحية الأولية المسكونية، أربعة ونص
٧. مساعدة الأمهات اللاجئات وأطفالهن
٨. إعادة العمال المهاجرين إلى أوطانهم
٩. مكتب اتصال الخليج

(أنظر الملحق ب، ٣ - ٩ بتقرير قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية كانون الثاني-أيلول ٢٠٠٨)

هل الموارد المالية المتاحة للبرنامج كافية؟

نعم. موارد القسم المالية المتاحة عبر الشراكة مع مجلس الكنائس العالمي، ومساعدات الكنيسة الفنلندية، والغلوبال مينيستريز والصندوق اللوثرية العالمي كافية لاستمرار المشروع. فالقسم قادر على تأمين نفقاته الإدارية كلياً وكما يجب. والعجز الذي يشار إليه غالباً في التحليل المالي للقسم إنما يعزى إلى التكاليف الإدارية الإضافية التي يتكبدها جراء أقسام مجلس كنائس الشرق الأوسط المفقرة إلى الدخل، مما يعني أن قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية يشارك في تحمل نفقات مجلس كنائس الشرق الأوسط الإدارية، وهذه هي الدياكونيا بمعناها الحقيقي.

الحدود والقيود

لا تنشأ حدود البرنامج والقيود المفروضة عليه من مجرد الحدود الإدارية فحسب، ولا من الافتقار إلى الموارد المالية، بل تنشأ من العقول والقلوب المتحجرة، والافتقار إلى ثقافة التسامح، وتقاليده كراهية الغرباء، في البنى الاجتماعية-السياسية والاقتصادية لمجتمعاتنا، وفي الدوائر المباشرة لمجلس كنائس الشرق الأوسط

التي تخرق جهود القسم لتحقيق أهدافه ومشاريعه على وجه أمثل وأفضل. وتلخص القيود بثلاثة قطاعات كبرى:

أ. **مشاركة الكنائس:** إن مشاركة الكنائس وانخراطها في قضايا المهاجرين واللاجئين اسميان وسليبان لسوء الحظ. فالكنائس ليست معنية أو مهتمة بأن تكون كنائس الغريب. حضورها في أنشطة البرامج واهتمامها بقضايا المهاجرين سلبان جداً. علاوة على ذلك، فإن الكنائس تمثل طوائف مختلفة، ولها نظرات سياسية مختلفة حيال قضايا المهاجرين واللاجئين ولذلك لا تجتمع على صوت موحد بالنسبة إلى التصديق على اتفاقيات اللاجئين أو المهاجرين، ولذلك نجدها تلتزم الصمت حيال الكثير من الأوضاع والقضايا المثيرة للاستنكار. ومن الضرورات القصوى أن تستأنف الكنائس حضوراً أقوى في النقاشات السياسية حول الهجرة وأن توفر للسلطات أمالاً بديلة بالنسبة إلى مستقبل البلد، وتدعم مشاريع المناصرة التي يطلقها القسم.

ب. **حدود دعاوة المناصرة.** لما كانت دعاوة المناصرة من أهم ميادين عمل القسم، ولا سيما الدعاوة لمناصرة اتفاقيات حقوق اللاجئين، أو اتفاقية حقوق المهاجرين، أو حق الدخول إلى مراكز الاعتقال، أو العمل بغية وضع السجون تحت سلطة وزارة العدل (بدلاً من وزارة الداخلية)، فإن القسم يواجه بدفع الباب، بينما تقوم الحكومات بإغلاقه بإحكام، نظراً لكون التصديق على اتفاقيات اللاجئين، أو حقوق المهاجرين، قضايا سياسية تستدعي تسوية بعض الشؤون المحلية للحكومة وهي أمور تستدعي نقاشاً سياسياً وقراراً، وعملية تغيير لا يمكن أن تتم إلا عبر حل النزاعات السياسية الإقليمية والوطنية، عبر تصديق وتطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان.

ج. **الوضع الإقليمي.** الوضع الاجتماعي السياسي والاقتصادي الناشئ في المنطقة يتميز بالتوترات الدائمة جراء الحرب المتعددة في العراق، والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وانعدام عمليات السلام، ووجود اللاجئين الفلسطينيين، واللاجئين العراقيين الآن في لبنان، والفقر، والبطالة، وهجرة العمال من آسيا إلى الشرق الأوسط. إن تنامي عدد المهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين في المنطقة، وانعدام اتفاقيات اللاجئين وترخيص العمل، وانعدام الوثائق القانونية الشفافة المرتكزة إلى الحقوق التي تحمي هجرة العمال، وفساد نظام العدالة والممارسات غير الشفافة وغير الديمقراطية، وعدم تطبيق القانون تجعل طالبي اللجوء أجانب غير مرحب بهم، وينتهون في الاعتقال، والاحتجاز، والاستغلال، ويتعرضون للتعدي والإهمال. لذلك فإن المهاجرين يواجهون على امتداد الشرق الأوسط المشقات، والعداء، والتعصب العرقي، وكراهية الأجانب، وبالتالي فإن أنشطة المناصرة والتوعية التي يقوم بها قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية تعوقها المصالح القومية، والعلاقات الإقليمية السياسية، وأفاق التنمية الاقتصادية في لبنان والبلدان المعنية.

كيف يمكن تحاشي الأخطار التي قد تؤثر في برنامج قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية؟

الخطر الأكبر الذي يمكن أن يؤثر في البرنامج هو جهل تعقيد وترابط العواقب وبروز القضايا العالمية الناتجة عن الهجرة وانعدام التجاوب مع هذه الحاجة، أي الحاجة إلى برنامج دياكوني. فالكنائس تتعرض بصورة متزايدة لتحدي الهجرة، والتعددية الثقافية التي تهدد كل المجتمعات جراء العولمة، عوامل الجذب والدفع، والكوارث الناجمة عن الهجرة: الفقر ومخيمات اللاجئين والاعتقال، والمتاجرة، والعبودية، ومنازل الاعتقال الجديدة للتشغيل. العيش معاً والقبول بالآخر أمران مفروضان على كل مجتمع، معنى هذا أن على الكنائس أن تنظر إلى داخل ذاتها وأن تعيد تقويم رسالتها ككنائس الغريب، بينما تواجه الكنائس في الواقع قيوداً مالية وهي كثيراً ما تشكك في قضايا الدياكونيا والعدالة الاجتماعية من منظور ضيق بمعنى المساعدة المالية للاجئين والمهاجرين وتعتبر ذلك بمنزل التصديق على الفقراء والغرباء وهو أمر لا يعتبرونه من صلب تفويض مجلس كنائس الشرق الأوسط. المتوقع أن تعي الكنائس البعد العالمي للهجرة والتضمينات اللاهوتية للدياكونيا باعتبارها رسالة الله على الأرض. ومن المتوقع أن تستأنف الكنائس حضوراً أقوى في الساحة السياسية الدولية والوطنية، وأن تكون لها استجابة جماعية لهذه القضايا، وأن توفر الأمل للشباب. ومن المتوقع من الكنائس أن توفر بدائل ورؤية جديدة في الخلافات السياسية، والصراعات الداخلية وفي القرارات التي تتخذها بلدانها، فهم الشركاء الأساسيون لصياغة السياسات في هذه المسائل. إن تجاهل هذا الأمر هو تشجيع لكراهية الغرباء، والتمييز العنصري، وحتى الموت.

آليات التغلب على المصاعب في السنوات الأربع المقبلة

المصاعب المذكورة أعفا ليست مما يسهل تذليله بين ليلة وضحاها، فهي تفترض نقاشات للسياسة، وحواراً، وتغييرات مؤسسية، وتغييراً في الذهنية ومبالغ ضخمة من المال للمناصرة والتوعية، وهي تتطلب من الكنائس أن تطور فلسفة جديدة حيال رسالتها كنيسة الغريب وتلبية حاجة اللاجئين والعمال المهاجرين بطريقة أكثر مسؤولية.

ينبغي للكنائس أن تتخرب بشكل أنشط في اتخاذ موقف موحد للضغط على الحكومات لتنفيذ التزاماتها بتطبيق قوانين حقوق الإنسان ومراقبة أدائها.

وفيما يعمل قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية لمناصرة حقوق المهاجرين واللاجئين إلى جانب الكنائس والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فإن عليه أن يستمر في:

- التوعية والمناصرة لدى السلطات الوطنية والجمهور من أجل تجاوب أكثر إنسانية وإدارة فضلى لمراكز الاعتقال والسجون، وأوضاع الإهمال.
- تنظيم ورش العمل، والحلقات الدراسية، وإنتاج مواد للتوعية (منشورات عن حقوق الإنسان، كتب ومقالات)
- متابعة إعادة تأهيل المهاجرين والسجناء المحليين وإعادة دمجهم في المجتمع
- ترقية مفهوم التغيير في النظام القضائي على مستوى الحكومة.
- إطلاع الجمهور وتوعيته على قضايا وأوضاع تتعلق بحيوات المقتلعين من ديارهم: الاعتقال، الإهمال، تغيير السياسة والاتجاهات الجديدة في نقاشات السياسة.

إن قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية يمتلك قدرات كبيرة جداً على إطلاق مشاريع أخرى ترتبط بقضايا الهجرة، والاتجار بالبشر، وتشغيل الأطفال، والعمال المهاجرين، ومعسكرات العمل، والاعتقال. لم يخلص القسم في الأبحاث المتعلقة بهذه القضايا بصورة شاملة نظراً لافتقاره إلى العاملين، والوسائل والضوء الأخضر من الإدارة العامة أو الجمعية العمومية للموافقة على إطلاق مشاريع كهذه، والجهود ما تزال حيوية وبالتالي غير مقدمة.

أهداف القسم

إن أهداف قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية هي تحسين نوعية الحياة، ومهارات الكنائس وأدائها في القيام بواجباتها، وكذلك الأفراد، والموظفين الحكوميين وأعضاء المجتمع المدني، لينخرطوا في إغاثة المقتلعين من ديارهم، والضغط على الأنظمة القانونية لتعامل المهاجرين بطريقة أكثر إنسانية وتتمكن من تلبية احتياجاتهم: من طلب اللجوء، وإعادة الإسكان، والحماية والمساعدة على إزالة أنماط الاستغلال، ونصرة حقوق الشخص الإنساني وكرامته.

إن على القسم أن يرقى خلق مجتمع يستطيع فيه كل سكان الكوكب أن يتمتعوا بعبايا الله التي خلقها للجميع في روح من المحبة، والعدالة والمساواة.

سينا هادشيان

مديرة قسم الدياكونيا والعدالة الاجتماعية

مقدم إلى اجتماع اللجنة التنفيذية

قبرص، ٢٩ أيلول ٢٠٠٨